

الإصلاح السياسي في الأردن في عهدي الملك حسين والملك عبدالله الثاني (1989-2017) (دراسة مقارنة)

عمر الحضرمي، فهد عايد الغيبين*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الإصلاح السياسي في الأردن في عهدي الملك حسين - رحمه الله - والملك عبدالله الثاني (دراسة مقارنة)، وذلك بتحليل الأداء السياسي ومدى قبوله واستجابته لمطالب المواطنين. وذلك في سياق الفرضية التي تقول إن النظام السياسي الراشد هو الذي يستجيب لمطالب الشعب، ويقدم الحلول الناجزة، التي تؤدي إلى الاستقرار والأمن في الدولة.

ولإثبات هذه الفرضية فقد استخدم الباحثان منهج التحليل التاريخي والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم للتحقق من فروض البحث. وبذلك فقد قام هذا البحث على تتبع النظام السياسي الأردني منذ نشأته استناداً إلى مبادئ: الشرعية، والتعددية والمشاركة السياسية، وعدالة توزيع القيم السلطوية وسلمية انتقال السلطة، والاستجابة للمطالب الإصلاحية، والعقد الاجتماعي، والتحول الديمقراطي، وذلك تحقيقاً لمنهج التحليل التاريخي والمنهج المقارن ومنهج النظم.

ولقد استطاع الباحثان الاجابة عن الفرضية التي قام عليها البحث من خلال نجاح النظام الأردني وبشكل كبير بالقبول والاستجابة لمطالب الإصلاح، مما حفظ بقاءه واستمراره وفاعليته.

أظهرت هذه الدراسة نتائج مهمة، حيث تبين أن الشرعية، والفاعلية، والعقد الاجتماعي، وتوزيع القيم السلطوية، وإدراك التحولات الداخلية والخارجية، كانت هماً مركزياً أخذت به القيادة الأردنية، مما ميز النظام السياسي الأردني عن غيره من الأنظمة السياسية المجاورة.

الكلمات الدالة: النظام السياسي، الإصلاح السياسي، الاستقرار السياسي، التنمية السياسية، الشرعية، الفعالية السياسية.

المقدمة

عندما عمّت المنطقة العربية الاحتجاجات الاجتماعية والحركات المطالبة بالإصلاح، فقد أصبح من الضروري التطرق لمسيرة الإصلاح في النظام السياسي الأردني، ومعرفة مدى استجابته لمطالب جماهيره، فقد ظهر للباحث أن النظام السياسي الأردني قد استجاب لمطالب شعبه، وبذلك نجح في الخروج من مأزق الفوضى والتضاد بينه وبين أفراده.

ولقد جرت دراسة هذه التغطية بناء على مجمل التفاعلات التي تجري بين أجزاء النظام ووحده، ومطالعة ممارسات السلطة فيه، ومدى التعاون فيما بينه وبين المواطنين من جهة أخرى. لذلك فإن الاستنتاجات التي توصل إليها البحث قد خلّصت إلى أن النظام السياسي الأردني قد استجاب لمطالب الإصلاح، مما جعل الدولة تتسم بالثبات والاستقرار والفاعلية. وهذا ما سيعمد الباحثان إلى الالتزام به، حيث وجد أن النظام السياسي الأردني قد حقق الاستقرار والثبات، مما جعل هذا البحث ينصب على تحليل أسباب الصمود المتمثلة بقبوله بالطرح الذي نادى به الحراك الشعبي.

وبذلك وجد الباحثان أن النظام السياسي الأردني قد أقام تصالفاً بينه وبين الأفراد، بعد أن تفهم هذا النظام لأحقية أفرادها في مطالبهم الإصلاحية، انطلاقاً من فهم النظام الجاد بأن الشعب هو مصدر السلطات، وإقراره بأن مدى شرعيته تقوم على أساس الرضى الحر من قبل المواطنين.

وستعتمد الدراسة إلى الالتزام بمجموعة من الأطر المقارنة من مثل؛ الفترة الزمنية التي جرى فيها الإصلاح السياسي والظروف المحلية والدولية ومدى الاستجابة لهذا الإصلاح والنتائج والمخرجات التي تحصل عليها الشعب الأردني.

* جامعة الشرق الأوسط، جامعة البترا، الأردن. تاريخ استلام البحث 2017/11/12، وتاريخ قبوله 2018/4/11.

مشكلة البحث

يسعى هذا البحث إلى مقارنة مدى قدرة النظام السياسي الأردني على تحقيق شرعيته، وذلك بمستوى استجابته لمطالب الإصلاح التي طالب بها الأفراد. فقد وجد النظام الأردني أنّ نجاحه في الاستمرار في السلطة يفرض عليه الاستجابة التامة للمطالب المشروعة لأفراده. وبالتالي عمد إلى الإقرار بحق الأفراد في إدارة شؤونهم، وبذلك ذهب إلى انتهاج العدالة في توزيع القيم السلطوية والاستجابة لمطالب الشعب.

أهميته البحث

تتطلب أهمية هذا البحث من اعتبارات علمية وعملية:

1- الأهمية العلمية (النظرية)

تأتي من خلال دراسة علمية مقارنة موضوعية موثقة للنظام السياسي الأردني من حيث الإدراك والاستجابة، والقيام بمقارنة مفهوم الرابطة العقائدية والأيدولوجية في النظام الأردني، الذي فسره النظام بأن قبول الأفراد بهذه الرابطة يفرض عليه قبوله واستجابته للإصلاح واحترام إرادة الشعب.

2- الأهمية العملية (التطبيقية)

توضيح مدى تفاعل النظام السياسي الأردني مع المطالب الجماهيرية، وإلى أي مدى أسهمت التغييرات التي أجراها النظام الأردني في استقراره وثباته، وتحليل أبعاد تلك التعديلات على أفراد الشعب.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى مقارنة وتحليل الأداء السياسي للنظام الأردني ومدى قبوله للمطالب الإصلاحية للشعب، ومقارنة ما تحقق في النظام السياسي الأردني من استقرار على أرض الواقع، وذلك بين فترتي حكم الملك حسين والملك عبدالله الثاني.

فرضية البحث

هنالك علاقة ارتباطية بين رشد النظام السياسي وحرصه على استمرار شرعيته، وبين استجابته لمطالب المواطنين، والحرص على تحقيق هذه المطالب.

أسئلة البحث:

1. ما مدى تفهم النظام السياسي الأردني لحقوق المواطنين في طرح مطالبهم ودراستها والاستجابة لها؟
2. ما الإجراءات الدستورية والممارسات السياسية التي أخذ بها الملك حسين والملك عبدالله الثاني لتحقيق مطالب الشعب، وذلك في دراسة مقارنة بين العهدين؟
3. هل نهج الملك عبدالله الثاني سبيلاً متطوراً لتحقيق المزيد من الإصلاحات التي تحقق القبول والرضى الحر من قبل المواطنين؟

متغيرات البحث**أ- المتغير المستقل**

إنّ الأخذ بهامش الديمقراطية هو الذي يجب أن نعتبره "الأصل" في جميع أبعاد الحراك السياسي للدولة، وهذا يعتمد على مدى ضمان المشاركة السياسية في القرار السياسي، والقدرة على إدارة الدولة بعقل، وعدالة توزيع القيم السلطوية، وذلك بمقارنة الإصلاح السياسي وسلوك النظام في عهد الملك عبدالله الثاني مقارنة بما أجراه الملك حسين من إصلاحات سياسية.

ب- المتغير التابع

لا بد أن يعكس عن الديمقراطية في البلاد البحث عن تحقيق مستوى الرضا الحر والثبات والاستقرار والفاعلية في النظام السياسي، الذي يعتمد على حسن أداء هذا النظام، وذلك بمقارنة ما تحقق في العهدين. وإن التجربة المتراكمة قد دلت على وجود معايير يمكن الركوز إليها في الوصول إلى الإجابة عن الأسئلة أو التحقق من الفرضية.

وبالتالي فإن تحليل النظام السياسي الأردني يقاس على مدى المشاركة السياسية في صياغة القرارات العامة للدولة.

منهجية البحث

كون هذا البحث يتمحور حول دراسة النظام السياسي الأردني في عهدي الملك حسين والملك عبدالله الثاني ومدى استجابته للإصلاح والتغيير، فسيأخذ الباحثان بمنهج التحليل التاريخي والمنهج المقارن ومنهج النظم، وذلك بتقصي الإصلاح السياسي في عهدي الملك حسين والملك عبدالله الثاني وعدم الاقتصار على تحديد الأبنية السياسية الشكلية، والذهاب إلى تحقيق الوظائف المطلوبة من النظام السياسي، وذلك باستخدام التحليل العلمي الذي يتضمن ملاحظة الظواهر المختلفة داخل النسق السياسي للنظام الأردني، وقياسها كفيها اعتماداً على الموضوعية والاختبار التجريبي، ومتابعة الظواهر المختلفة وتعليلها ومعالجة مفاهيم محددة بدراسة النظام واختبار المفاهيم المركزية كالثبات والاستقرار والفاعلية وتحقيق الشرعية وعدالة توزيع القيم السلطوية والاستجابة للمطالب الإصلاحية والعقد الاجتماعي. والتعرض إلى صناعة القرار السياسي، والابتعاد عن الحالة التقليدية لإجراء عملية مجازاة بين الحالات الواقعية كمعالجة الديمقراطية والمشاركة السياسية، وذلك باعتماد منهج التحليل التاريخي والمنهج المقارن ومنهج النظم. **منهج التحليل التاريخي:** الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل الحوادث التاريخية وتفسيرها، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليها المستقبل، وذلك برصد حركة الإصلاح السياسي في عهدي الملك الحسين والملك عبدالله الثاني. وبذلك سيفيد الباحث من الحركة التاريخية بين العهدين.

المنهج المقارن: وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل وصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. ولما أن كانت هذه الدراسة في أصلها دراسة مقارنة فإن هذه الدراسة ستقوم على أسس المنهج المقارن وذلك لاستكمال أهدافها.

منهج النظم: يعتمد نموذج تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمن ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء الأخرى). وكون هذه الدراسة تدور حول النظام السياسي الأردني في عهدي الملك حسين والملك عبدالله الثاني فيغدو الأخذ بهذا المنهج ضرورة لاستكمال مقتضيات الدراسة.

مصطلحات البحث

النظام السياسي

لقد مرّ النظام السياسي بمجموعة من التعريفات، بدأ بما قالته المدرسة الدستورية بأن النظام السياسي هو مرادف لنظام الحكم (المؤسسات الحكومية، التشريعية التنفيذية والقضائية). ثم جاءت المدرسة السلوكية بعد الحرب العالمية الثانية لتعرّف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم بموجب الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع. وإن النظام السياسي هو بمثابة تصور قائم في ذهن الباحث يستخدمه لفهم التفاعلات والظواهر السياسية وتحليلها. (سلامة، 2007)

الإصلاح السياسي

أشارت مراكز البحوث في المواقع الإلكترونية إلى مفهوم الإصلاح السياسي كما يلي: (الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة. ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي، وعلى ما هو معنوي؛ فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه. وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: 220]، وقوله مخاطباً فرعون: ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [القصص: 19] صدق الله العظيم. أما اصطلاحاً فيعرف قاموس "أكسفورد" الإصلاح بأنه "تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ". الإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول (النشاط الإنساني).

ويعرف قاموس "ويستر" للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد". ويعدّ الإصلاح السياسي ركناً أساسياً مرسخاً للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها". نقلاً عن الموقع الإلكتروني <http://www.ahewar.org/debat>. (محمد محمود السيد - الحوار المتمدن - العدد 3555 تاريخ 23-11-2011م).

الاستقرار السياسي

يقصد بذلك غياب أو انعدام التغيير الجذري أو الأساسي في النظام السياسي أو حدوث التغيير في حدود معينة ومقبولة. أما الاستقرار الحكومي فيعني أن تتمتع المؤسسات السياسية بقدر يُعتدُّ به من الاستمرارية. ويتأثر الاستقرار السياسي بمجموعة مختلفة من العوامل منها؛ العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية الداخلية والخارجية. (محفوظ، 2006)

التممية السياسية

يقصد بها النمو والتغيير والتحديث في النظم السياسية أي الانتقال من حالة نظامية إلى أخرى أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. ويتميز النظام السياسي المتطور؛ بوجود سلطة مركزية تقترن بسماحها للاستقلال والذاتية للمعارضة واحترام الرأي الآخر ثم الانتقال السلمي للسلطة والتغيير السلمي للمسؤولين إلى جانب إيجاد جهاز إداري كفؤ وقادر على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تؤمن مصلحة المواطن. ويقوم ذلك كله على التوجه نحو تأسيس شرعية النظام السياسي وليس على مرتكزات تقليدية وإنما على مرتكزات حديثة في المقام الأول. (هلال، 1978)

الشرعية

وتعني اعتقاد المحكومين بأن مؤسسات النظام السياسي القائم في مجتمعهم أفضل ما يمكن تكوينه، والإيمان في ملاءة الهياكل والإجراءات والتطورات السياسية بحيث يتعين قبولها أو الامتثال لها باعتبار توفر صفة الملاءة هذه. وهكذا يتحصل جوهر الشرعية في القبول العام أو الرضا الشرعي، شريطة أن يكون هذا الامتثال من قبل المحكومين إرادياً. وبذلك تنتفي الشرعية إذا ما اعتمد الحكم على استخلاص الرضا بالقهر والبطش. وتتحصّر مصادر الشرعية في التقاليد والقانون والكاريزما وبأداء النظام السياسي ومدى كفاءته. (Heywood، 2000)

الفاعلية السياسية

ويقصد بها شعور المواطن (الفرد) بالقدرة على التأثير في شؤون مجتمعه وسياسته واعتقاد الفرد أنه صاحب رأي أو وجهة نظر في أمور بلده يجب أن تطرح وتؤخذ بعين الاعتبار. (<https://ar.wikipedia.org/wiki/>)

فترة الدراسة: (عهدا الملك حسين والملك عبدالله الثاني 1989-2017). ولضرورات البحث فإن الباحثين سيضطروا إلى العودة إلى مرحلة تأسيس الدولة.

هيكلية البحث:

استناداً إلى موضوع البحث ومشكلته وفرضيته فقد تمّ تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري: مفهوم النظام السياسي الراشد.

أولاً: طبيعة النظام.

ثانياً: شرعية النظام.

ثالثاً: التعددية والمشاركة السياسية.

رابعاً: عدالة توزيع القيم السلطوية وسلمية انتقال السلطة.

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في الأردن.

أولاً: مرحلة تأسيس الدولة (1921-1952م).

ثانياً: الإصلاحات السياسية فترة حكم الملك حسين بن طلال 1989-1999م (القبول والاستجابة).

ثالثاً: الإصلاحات السياسية في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين 1999-2016م (القبول والاستجابة).

المبحث الثالث: نتائج البحث.

الخاتمة.

المراجع.

المبحث الأول: الإطار النظري- مفهوم النظام السياسي الراشد

في سبيل الخوض بمسيرة الإصلاح السياسي في الأردن، لا بد من إطار نظري يتحدث عن مفهوم النظام السياسي من حيث طبيعة هذا النظام، ومن ثم التطرق لشرعيته والتعددية والمشاركة السياسية فيه، كما ينبغي توضيح الآلية التي انتهجها النظام لتوزيع القيم السلطوية داخل مكوناته، ويُعد الحديث عن هذه المفاهيم من الضرورات التي تساعد الباحثان على تتبع مسيرة النظام السياسي.

أولاً- طبيعة النظام السياسي:

يرى صموئيل بيبير أن النظام السياسي ما هو إلا ترتيب لصنع القرارات، حيث يقوم هذا البناء بتأدية وظائفه المجتمعية كصنع السياسات والقرارات القانونية والشرعية، كما يمكن التمييز بين القرارات وفقاً لطبيعتها ومدى شرعيتها وقبولها من قبل الشعوب، وهكذا فإن صموئيل يذهب إلى أن النظام السياسي ما هو إلا بناء يصدر عنه مخرجات لا بد أن تكون مقبولة من مواطنية، كما يذهب كل من أوموند وبويل إلى أن النظام السياسي؛ هو أداء تتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية للوصول إلى أهداف تصب في مصلحة الجميع داخل النسق الواحد(مهنا، 2011).

إن طبيعة النظام السياسي لها أثر واضح على عملية صنع القرار، فالنظم الديمقراطية تختلف في نهجها وقراراتها عن النظم السلطوية، كما هو الحال أيضاً في النظم البرلمانية والنظم الرئاسية والمختلطة، ويمكن التمييز بين نظام وآخر وفقاً لهامش الديمقراطية المتاح في الدولة، ومدى تأثير القوى الاجتماعية في صنع القرار والمشاركة السياسية، فالنظم الديمقراطية تتسم باحترامها للرأي العام، وتخضع قراراتها للرقابة والمساءلة التشريعية، على العكس مما تنتهجه النظم السلطوية فالمشاركة السياسية في صنع القرار تكاد تكون معدومة(الأقداحي، 2009).

لقد تبنت بعض الدول الديمقراطية نهجاً في التعامل مع شعوبها، فوصلت إلى مراحل متقدمة بالرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات القبلية الصعبة التي كانت تمر بها بعض البلدان، واستطاعت بذلك إقامة نظام سياسي وإنهاء الخلافات بين مختلف الأطياف لحساب سلطة واحدة يخضع لها الجميع، عنوانها التسامح والمشاركة(الحراشنة، 2006)، لقد كان الدستور هو السمة التي تميز النظام السياسي، لذا وضعت الدول دساتيرها لتقوم بممارسة سياساتها، وتنظيم علاقتها مع مواطنيها، وأخذت صفة القانونية في قراراتها، حيث أجريت الانتخابات التشريعية على أساس تلك الدساتير، وظهر بذلك شكل الدولة، واتسمت الأنظمة السياسية بوجود سلطة تنظم الأداء الحكومي، وتتفاعل مع القوى المختلفة داخل الدولة سعياً نحو الاستقرار(حتر، 1985).

أخذت السلطة السياسية في الكثير من الدول بعد الاستقلال بتنظيم نفسها وتحديد شكلها، حيث حددت الدساتير طبيعة الدولة ونظام الحكم فيها، كما بينت طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث(تنفيذية، وتشريعية، وقضائية)، والصلاحيات الممنوحة لكل منها، فكانت انعكاساً للواقع الاجتماعي وتركيبية المجتمع فيه وحسن تطبيق الدستور(الشناق، 2000).

إن السياسة الواقعية والبعد عن التعقيد وانتهاج مبدأ عملي تلمية الضرورات على النظام، والتوازن في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية المرتبطة بطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لا بد له أن يوجد نظاماً سياسياً معتدلاً، يمنحه الفعالية في اتخاذ القرارات المناسبة التي تحافظ على ديمومة النظام السياسي واستقراره(الحراشنة، 2006).

من هنا يبدو أن الإصلاح والتنمية يجب أن يكونا هاجس النظام السياسي في سبيل الوصول إلى دولة القانون والمؤسسات، وهذا ما أكد عليه الكثير من السياسيين والقادة في خطاباتهم السياسية حيث قال الملك عبدالله الثاني بن الحسين: "إننا نسير بثقة نحو تطبيق استراتيجية الإصلاح الشامل وتحرير الاقتصاد الوطني، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، والاستثمار في تطوير البنية التحتية البشرية" (The Middle East Report، 2011).

ثانياً- شرعية النظام:

يذهب المفكر ماكس فيبر إلى أن "النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة" (Weber)، (1947)، من هنا فإن مفهوم الشرعية يتحدد من خلال القبول والرضا الحر من قبل المحكومين بالحاكم، بشرط أن تتوفر فيه صفات الحاكم المتمثلة في رعاية مصالحهم، وتوفير الأمن والدفاع عن حقوقهم، وإقامة العدل بين أفراد المجتمع والمشاركة في السلطة (إبراهيم، 1984)، وهكذا فلقد استندت شرعية بعض الأنظمة إلى الولاء الديني والقبلي المحافظ، كما هو الحال ببعض الدول العربية، وشكلت هذه الشرعية قاعدة ثابتة للاستقرار ورمزاً للولاء المتبادل والانتماء. في حين استند البعض الآخر إلى قاعدة تنادي بالحرية والقومية والتخلص من الاستعمار السائد آنذاك، ويرى "هدسون" أن شخصية الحاكم وصفاته وأعماله التي تصب في مصلحتهم هي التي تجعل الجماهير تلتف حولها، حيث يكون لها دور أساسي في تكوين الشرعية (حزام والي، 2003).

إن النظام السياسي ممثلاً بقيادته هو من يوجه الأفراد نحو قيم الولاء على أساس من الرضا، بحيث يتجسد ذلك في المجتمع الواحد، ويبدو جلياً أن العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكومين تتجسد في العقد الاجتماعي الذي قام بينهما، الذي بُني على أساس الرضا الحر بين الطرفين، فلا يمكن تصوّر الولاء مع الخضوع وعدم توقُّر العدل للذين يمكن أن يمارسهما النظام ضد المجتمع، لذا فالهدف من القانون والعقاب ليس إلا الإصلاح وإعادة العلاقات الاجتماعية إلى طبيعتها وحماية حقوق المواطنين (شراي، 2009).

لا بد أن يُظهر النظام السياسي من خلال الممارسات السياسية لسلطات الدولة، أن هنالك التزاماً بأحكام الدستور وتطبيقاً للقانون، وهذا من شأنه أن يجعل النظام أكثر قبولاً لدى الأفراد، كما أن النظام ومن خلال كفاءة مؤسساته في إدارة شؤون البلاد، يتميز عن غيره من أنظمة حكم أخرى. وفي الوقت نفسه إذا كان الأداء السياسي لا ينسجم مع طموحات وإرادة الشعوب، فلن يتمتع الحاكم والنظام بالشرعية التي تمكّنه من الاستمرار والبقاء (حسين، 1996).

ثالثاً- التعددية والمشاركة السياسية:

يقصد بالتعددية والمشاركة السياسية أن يفسح النظام السياسي المجال أمام جميع الأطياف السياسية لتأخذ دورها في إدارة الدولة واتخاذ القرارات، وتتجلى تلك الأدوار من خلال التفاعل مع الحركات الحزبية والنشاطات السياسية التي تشهدها بلدانها، فالتعددية السياسية التي هي عنوان الديمقراطية، حيث أنه من حق كل مواطن أن يعيش بحرية وكرامة، وعلى العكس من ذلك هنالك بعض الأنظمة السياسية تتفرد بالسلطة، وعدم الأخذ بسياسة الاحتواء القائمة على التفاهم وقبول الرأي والرأي الآخر (الروابدة وآخرون، 1999).

يبدو أن هنالك الكثير من الأنظمة السياسية كانت قد تنبّهت مبكراً إلى ضرورة تدعيم شرعيتها، من خلال إعطاء قدر يسير للتعددية والمشاركة السياسية بجميع أشكالها، فسبقت غيرها في الدعوة إلى الإصلاح، ومشاركة جميع مؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرار السياسي، وكان ذلك من العوامل التي دعمت عملية الاستقرار والثبات لتلك الأنظمة (إبراهيم، 1984).

وتعدّ المشاركة السياسية من عوامل نجاح العملية الديمقراطية، التي تدل على مدى نضوج المجتمع سياسياً وثقافياً واجتماعياً، ولا بد للأنظمة السياسية من رفع نسبة المشاركة السياسية وتوعية أفرادها بحقوقهم، وضرورة انخراطهم في جميع مجالات الحياة، وممارسة حقوقهم المدنية التي كفلها الدستور والقوانين والتشريعات بغض النظر عن الجنس، وذلك بشكل يضمن رضا الجميع (العابد، موقع إلكتروني، 2011).

تعد عملية بناء الأحزاب السياسية من مظاهر الأنظمة السياسية الحديثة، التي تعبر عن مدى حيوية ابناء الشعب لممارسة حياتهم السياسية المتمثلة بالإصلاح والتغيير، ويعود نجاح أو فشل الأحزاب السياسية في استمرارها إلى مدى اعتمادها على منهجية سياسية وتجربة عملية وعلى أهدافها وبرامجها وطبيعتها علاقتها مع الجماهير (نقرش، 1991).

وبالرغم من إعطاء بعض الأنظمة السياسية العربية فرص كثيرة للأحزاب السياسية لتطوير نفسها، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة النضوج التي تمكّنها من إدارة الدولة في كثير من الأحيان، حيث كان معظمها امتداداً لأحزاب قديمة، فغلب عليها الطابع الشخصي وليس البرامجي الذي حال دون الانتساب إليها، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان لظهور مؤسسات المجتمع المدني بشكل أكثر فاعلية من السابق، دور في استقطاب الجماهير أكثر من الأحزاب السياسية في بعض الدول (محافظه وآخرون، 2006).

رابعاً- عدالة توزيع القيم السلطوية وسلمية انتقال السلطة:

يرى المفكر "ديفيد إيستون" أنه إذا لم يكن هناك توزيع عادل للقيم فإن الأقلية في البلاد ستشعر بالنقص وعدم الرضا، وبالتالي لن يتوقعوا تغييراً في ظروفهم من قبل النظام، وهذا من شأنه أن يخلق نوعاً من الانشقاق بين أبناء النظام الواحد، وحتى يتم الاحتفاظ بقدر عالي من القوة والشرعية للنظام، لا بد من تحقيق مطالب الجماهير وبشكل عادل، وما يحدّد مدى نجاح النظام في النتائج التي يصبو إليها؛ هو قدرته على توزيع القيم بنسب متساوية، ويجب على النظام أن لا يقف عند حد معين من النتائج المرجوة لأن الجماهير دائماً تسعى إلى أكثر مما يتوقعه النظام السياسي" (Wiley Easton)، (1965).

إنّ الخلل الحاصل في عملية التوزيع العادل للقيم السلطوية في المجتمع من شأنه أن يميز فئة عن أخرى، من خلال سيطرتها على السلطة والخدمات والموارد في الدولة، وبالتالي تكون النتيجة هي حرمان الغالبية العظمى من التمتع بها، ولكن عند وجود نخبة تتمتع بسمّة الانفتاح وتسمح بقدر كافي من المشاركة السياسية، فإن من شأنها أن تتخطى أزمة التوزيع العادل للقيم، ويكون ذلك مؤشراً في تحقيق التنمية السياسية داخل النظام (المجمعي، موقع إلكتروني، 2013).

الأصل في النظام السياسي أن يسعى إلى توزيع الأدوار والمناصب السياسية في الدولة توزيعاً متوازناً معتمداً على الكفاءة والقدرة في الأداء، وقد يعطي ذلك نوعاً من الشرعية للنظام السياسي والاستقرار، وخلق حالة من التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، ومن العوامل التي وفّرت بيئة داخلية ساعدت على استمرار بعض الأنظمة السياسية على القيام بأدوارها، هي عملية تأهيل وتنشئة أفرادها سياسياً، وتفعيل دورهم في المشاركة السياسية، وظهور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب وجماعات الضغط بشكل أكثر فاعلية (الطويسي، 2011).

مما لا شك فيه أنّ معظم الأنظمة السياسية كانت قد تأثرت بموجات التحول نحو الديمقراطي التي غزت العالم في العقدين الماضيين، حيث ساعد ذلك في توجيه تلك الأنظمة نحو التعددية السياسية والديمقراطية، مع عدم تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في سعيها نحو الانفتاح السياسي ونبذ سياسة التسلط والإقصاء (عساف، 1997).

يرتبط مفهوم القيم السلطوية وعدالة توزيعها بضرورة تعزيز التنمية السياسية وما يندرج تحتها من أطر الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان، وهذا يستدعي وجود إرادة قوية لدى النظام السياسي لتحقيق ذلك، ولا بد أن تتبنى الأنظمة السياسية سياسة تحفظ للمواطنين حقوقهم وتساوي بينهم في الواجبات في ظل تطبيق نصوص الدستور (البطائنة، 2009).

تعد قضية انتقال السلطة في النظام السياسي أمراً ليس بالسهل، فالوصول إلى السلطة في بعض الأنظمة السياسية من خلال العقد الاجتماعي الذي اتفق عليه الحاكم والمحكوم، وهذا ما منح النظام شرعيته، وفي بعض الأحيان يكون الوصول للسلطة عبر صناديق الاقتراع والانتخاب المباشر، وسواء أخذ النظام السياسي أي من الطريقتين، إلا أن الأصل في عملية الانتقال هو تجنب حصول نزاعات وظهور الفراغ السياسي (Curtis R. 2002).

خامساً- فاعلية الدستور:

لقد ارتبط مفهوم الشرعية بالفاعلية، ومن خلال هذين المعيارين استطاعت الأنظمة السياسية الوصول إلى نوع من الاستقرار والثبات وتمثلت الفاعلية في كفاءة ومرونة النظام السياسي في الاستجابة للمتغيرات وتحقيق طموحات الشعب، وفاعلية النظام السياسي ليس فقط بوجود نصوص دستورية، فلا بد من تفعيل النص الدستوري على أرض الواقع من خلال السلطات المختصة بتفعيلها، وإجراء التعديلات الدستورية وفقاً لمتطلبات الجماهير (الحמיד، 2011).

لقد تأثرت فاعلية الدساتير بالأيدولوجيات المختلفة التي تبنتها الأنظمة السياسية، فُكرست فاعلية تلك الدساتير لخدمتها، وجاءت التعديلات الدستورية في بعض الأنظمة لمصلحة النظام الحاكم، وبذلك تم تفعيل نصوص الدستور التي تخدم الحزب الحاكم، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عدم فاعلية الدستور تخلق فجوة بين النظام والشعب، لأنّ الأصل أن يفعل الدستور من خلال التعرّض لجوهر العملية الإصلاحية التي نادى بها الشعب. (أحمد خليل، 2003).

سادساً- الاستقرار والثبات:

إنّ مفهوم الاستقرار والثبات هو وليد مجموعة تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وليس وليد القوة العسكرية، فالاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه بالقمع والبطش، ولا بتجاهل حقوق المواطنين وتطلعاتهم، وإنما بالاستجابة لمطالب الشعب المشروعة، والالتزام بالقواعد الدستورية، والقبول والرضا العام عن النظام الحاكم، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية في مختلف المجالات. لذا فإنّ

الدول المتقدمة عسكرياً ومختلفة سياسياً هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي بأي لحظة، وعلى العكس فإنّ الدول التي تتمتع بحياة سياسية فعالة، ومشاركة سياسية لكافة أطراف المجتمع هي من تتعم بالثبات والاستقرار، فقرة الدول وثباتها واستقرارها يقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة بين النظام السياسي وأفراد الشعب. (شبلي، 2016)

يُعد نمط انتقال السلطة من مؤشرات الاستقرار السياسي، فإذا تمت عملية انتقال السلطة وفقاً للدستور، فإنّ ذلك يعد مؤشراً على استقرار النظام السياسي، وفي الوقت الذي تبدأ فيه الانقلابات والمنازعات على السلطة فإنّ ذلك مؤشر على عدم الاستقرار، كما أنّ سيادة القانون من المؤشرات الحقيقية على الاستقرار السياسي، فكما احتكم النظام السياسي إلى الدستور في ممارسة السلطة كلما ظهر الاستقرار والثبات في الدولة، وتعدّ الشرعية من ركائز الاستقرار السياسي، فالنظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وتقبل أفراد النظام؛ الذي بدوره يخلق نوعاً من الاستقرار، وتعدّ المشاركة السياسية أحد مقاييس الاستقرار والثبات للنظام السياسي، فكما وجد الأفراد القنوات متوفرة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، كان الاستقرار حليفاً للنظام السياسي، وهكذا فإذا تضافرت الجهود بين القيادة والشعب، وتناغم العمل بين الطرفين من أجل المزيد من الإصلاح والتطوير، فإنّ النظام سينعم بالاستقرار. (شبلي، 2016)

سابعاً- التنمية السياسية:

يُفصد بمفهوم التنمية السياسية؛ هو إيجاد مؤسسات قادرة على توسيع قاعدة المشاركة السياسية، من خلال تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة التحديات والمشاكل التي تواجههم بشكل علمي، وتكمن أهمية التنمية السياسية في خلق حالة من الترابط بين المواطن والدولة؛ الذي يتأتى بناء على غرس مبدأ المواطنة القانوني والانتماء والولاء للنظام، وتطوير الأداء السياسي بما يتلاءم مع توجهات وتطلعات المجتمع. (محفوظ، 2004) (خصاونة، 2015)

إن مصطلح التنمية السياسية؛ يعني التنمية الشاملة، أي الرغبة في تصحيح البناء السياسي والمؤسساتي وحرية الرأي والتعبير، وتحفيز الأفراد على المشاركة الحزبية والسياسية، من أجل وحدة النسيج الوطني وتقبل التغيير، لذا سعت الكثير من الأنظمة السياسية إلى الاهتمام بالبنية السياسية والثقافية والاجتماعية، من خلال تعديل واقعها والانتقال من البناء التقليدي إلى البنية الحديثة في النظام، التي تستند إلى مضايم الديمقراطية وجوهرها الحقيقي. (مشاقبة، 2010)

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في الأردن

أولاً- مرحلة تأسيس الإمارة (1952-1921م):

عُرفت الفترة التي سبقت استقلال الأردن بمرحلة تأسيس الدولة، فلقد انتهج الأمير عبدالله أسلوب تدريجي في بناء الجهاز الإداري والأمني والعسكري والاقتصادي والاجتماعي في إمارة شرق الأردن (الشناق، 2000)، وجاءت الجهود المستمرة للأمير عبدالله مصاحبة للضغوط الشعبية المناوئة للاستعمار البريطاني، من أجل وضع قوانين تنظّم الحياة العامة، وتجلّت تلك الجهود في "القانون الأساسي" عام 1928م (الماضي والموسى، 1988)، ومع استمرار نية الأمير في الوصول بالبلاد إلى دولة حديثة، فلقد صدر دستور عام 1947م بعد استقلال البلاد؛ الذي جاء مكملاً للجهود السابقة، حيث كان هذا الدستور أعم وأشمل من سابقه في الوقت الذي انتهى فيه دور الاستعمار في البلاد وأصبح الأردن يتمتع بسيادة كاملة (الماضي والموسى، 1988).

وبمجيء الملك طلال إلى السلطة، فلقد تُوجبت الإصلاحات السياسية الأردنية في عهده بوضع دستور يقوم على عقد اجتماعي يجري التصويت عليه، فكان دستور عام 1952م، وبذلك يكون قد أعاد النظر في قانونية الدولة، وكان من أهم ما نصّ عليه هذا الدستور أنّ نظام الحكم ملكي نيابي وراثي، وإقراره لمبدأ العدالة والمساواة، وفصل السلطات، ومساءلة الحكومة أمام مجلس النواب (الدستور الأردني، 1952). ويُعد هذا الدستور من أفضل الدساتير التي عرفها الأردن وخطوة نحو التطور والانفتاح، ولا بد من الإشارة هنا إلى أنّ مصادقة الملك على هذا الدستور جاءت بعد أن أقره مجلسي النواب والأعيان، فكان بطريقة التعاقد الحر بين الطرفين، وهذا ما يميزه عما سبق (بني حسن، 1990).

ثانياً- الإصلاح السياسي فترة حكم الملك حسين بن طلال رحمه الله (1989-1999م) القبول والاستجابة:

لقد شهدت فترة الملك حسين عدداً من المتغيرات الداخلية تمثلت في مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات التي طالبت بالإصلاحات السياسية، رافقها مجموعة من الحراك السياسي في المنطقة العربية والإقليمية تركزت على المناداة بإصلاح الأنظمة السياسية العربية والإقليمية معتمدة على مجموعة من التحولات والتطورات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. كما شهدت

هذه المرحلة ظاهرة من الانتقالات السياسية في العالم. لقد لوحظ أن الملك حسين قد تفهم المطالبات الشعبية وعمل على الاستجابة لها فذهب بالنظام السياسي نحو إلغاء الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ ودعا إلى الإصلاحات الدستورية ومن ذلك قوانين الانتخاب والأحزاب والنقابات والاتحادات والميثاق الوطني. ولقد استقبل الشعب الأردني ذلك بالرضا والقبول. (فريحات، 2012)

منذ أن تسلّم الملك حسين بن طلال الحكم عام 1953م، انتهج سياسة عملية بعيدة عن كل ما هو نظري، فبدأ بتعريب قيادة الجيش في 1 آذار 1956م لتحقيق السيادة الوطنية، وعمل على تعزيز عمليات حفظ الأمن الداخلي في الدولة، من أجل المحافظة على التوازن بين السكان من أردنيين وفلسطينيين وشيشان وشركس ومسيحيين، كما حافظ على تقوية علاقته مع العشائر؛ التي ساعدت كثيراً على إضفاء نوع من الاستقرار على النظام السياسي، وعُرف عن الملك حسين بأنه متسامح مع المعارضة، لا بل كان قد منح بعضهم مناصب في الدولة، ولقد حافظ أيضاً على تقوية علاقته بالجيش، وركز الملك حسين على الديمقراطية التي تعدّ التعددية الحزبية أحد مقوماتها، فصدر قانون الأحزاب رقم (15) لسنة 1955م، إلا أنه وفي ظل الظروف التي مرت بها البلاد آنذاك وخروج هذه الأحزاب عن مبادئها وغاياتها، بالإضافة إلى ارتباطاتها الخارجية، فقد أوقف العمل به في سنة 1957م وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد في نفس السنة، وذلك استناداً إلى المادة (16) من الدستور والمادة (3) من قانون الأحزاب رقم (15) لسنة 1955م (القطاطشة، 2002).

وبعد صدور الأحكام العرفية وتعليق الحياة البرلمانية في البلاد، فقد كان الملك حسين حريصاً على وجود مشاركة حكومية في الممارسة السياسية، وإعطاء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء، فجاء المجلس الوطني الاستشاري في 20-4-1978م (سعد الدين وآخرون، 1984)، استمر العمل بالمجلس الاستشاري حتى عام 1984م، حين دُعي مجلس النواب للانعقاد في دورة استثنائية حيث تم تعديل المادة (73) من الدستور والمتعلّقة بإعادة انعقاد المجلس المنحل (غزوي، 2005)، وجاءت رؤية الملك حسين بعودة المجلس النيابي حفاظاً على استمرار الحياة الدستورية وإرساء دعائم الديمقراطية.

وفي عام 1988م كان قرار فك الارتباط قانونياً وإدارياً بالصفة الغربية نتيجة لاعتبارات سيادية تصب في مصلحة البلدين، وجرى استئناف الحياة البرلمانية في الأردن عام 1989م، حيث شهدت الدولة مرحلة جديدة وُصفت بالتحول الديمقراطي (خطاب جلالة الملك، 1989)، وعلى أثر ذلك أُجريت الانتخابات النيابية في 8-11-1989م؛ التي شارك فيها جميع الأطياف السياسية وبعض المنتمين للأحزاب بالرغم من أنها كانت محظورة، وهذا يبرهن نية النظام الأردني على المضي قدماً نحو الإصلاح والتغيير. (أبورمان، 1989)

لقد كانت توجهات الملك حسين تصب في استئناف الحياة الديمقراطية البرلمانية بعد انقطاع دام ثلاثة عقود، نتج عنه تراجع في العلاقة وانعدام في الثقة بين مؤسسات الحكم من جهة، والشعب ممثلاً بالتيارات السياسية المختلفة من جهة أخرى، فجاء الميثاق الوطني في حزيران من عام 1991م ليؤكد على قيم الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والحرية وحقوق الإنسان، وليحدّد العلاقة وطبيعة العمل بين النظام السياسي والأحزاب المختلفة، ممثلة باليساريين والقوميين والإسلاميين، وبذلك يكون النظام الملكي الأردني قد أوجد عقداً اجتماعياً حراً مع جميع الأطياف السياسية بالدولة، سواء الموالية أو المعارضة، وذلك بأن يقم لها النظام مساحة من الحرية لتختلف فيما بينها، ولكن تتفق على النظام نفسه (القطاطشة، 2002).

وفي ظل توافق النظام السياسي مع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية على "الميثاق الوطني"، فلقد ساعد ذلك على اصدار قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992م؛ الذي سمح بالتعددية وحرية تنظيم الأحزاب وفقاً لأحكام الدستور، وبذلك يكون النظام السياسي الأردني قد فتح المجال للأحزاب السياسية بأن تأخذ دورها وتُفعل برامجها في الدولة سعياً وراء الإصلاح والتغيير (الرتناوي، موقع إلكتروني، 2006).

ومنذ أن صدر الدستور الأردني لعام 1952م والمعمول به حالياً، فقد تعرّض لمجموعة من التعديلات خلال فترة حكم الملك حسين بن طلال رحمه الله، وكانت الغاية من ذلك هي إضافة أو تعديل أو إلغاء بعض بنوده وأحكامه، استجابة لأسباب داخلية تمثل بعضها في التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات وتفعيل دور كل منها، والحد من تغوّل السلطة التنفيذية، وإيجاد حلول دستورية لاستمرار توقف الانتخابات التشريعية لفترة طويلة، وأسباب سياسية خارجية ارتبطت بظروف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية 1988م، ووحدة الضفتين 1950، والاتحاد بين الأردن والعراق عام 1958م.

وهكذا فقد طرأت تعديلات على الدستور الأردني فترة حكم الملك حسين منذ عام 1952م حتى عام 1999م شملت 29 مادة من الدستور، كانت قد ساهمت بشكل فاعل في عملية البناء الدستوري للدولة وفي عملية الإصلاح والتطوير، ومن أهم هذه التعديلات، نذكر بعضها على النحو التالي: (الدستور الأردني، 1989)

1. تم تعديل المادة (53) من الدستور في العام 1954م، والمتعلّقة بطرح الثقة بالوزارة أو أحد الوزراء أمام مجلس النواب، حيث

اشترط النص بعد التعديل موافقة الأكثرية المطلقة من النواب على طرح الثقة بالوزارة أو الوزير، في حين كان النص السابق يشترط أكثرية ثلثي الأعضاء. (ويهدف هذا التعديل إلى الحد من تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية).

2. تم تعديل المادة (65) من الدستور في العام 1955م، حيث تقرر أن تكون مدة العضوية في مجلس الأعيان لمدة أربع سنوات، ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات، ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدته منهم، وتكون مدة رئيس مجلس الأعيان سنتان ويجوز إعادة تعيينه. (وكان مبرر هذا التعديل الأساسي هو تغيير آلية تشكيل مجلس الأعيان).

3. تم تعديل المادة (57) من الدستور في العام 1958م، عدّل تشكيل المجلس العالي لتفسير الدستور ليؤلف من رئيس مجلس الأعيان رئيساً، وثمانية أعضاء ثلاثة منهم يعينهم مجلس الأعيان من أعضائه بالاقتراع، وخمسة من قضاة أعلى محكمة نظامية بترتيب الأقدمية، وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الأقدمية. (وتعد هذه خطوة نحو الإصلاح الدستوري في البلاد).

4. تم تعديل المادة (89) من الدستور في العام 1958م، بحيث لا تعدّ جلسات المجلسين مجتمعين قانونية إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ما عدا الرئيس؛ الذي يصوت فقط للترجيح عند تساوي الأصوات. (ويعدّ هذا التعديل بمثابة تفعيل لدور مجلسي "النواب والأعيان" بشكل أكثر فاعلية).

5. تم تعديل المادة (73) من الدستور في العام 1984م وأعطى الملك وبناءً على قرار من مجلس الوزراء حق إعادة مجلس النواب المنحل ودعوته للانعقاد، ويعدّ هذا المجلس قائماً من جميع الوجوه من تاريخ صدور الإرادة الملكية بإعادته، ويمارس كامل صلاحياته الدستورية وتطبق عليه أحكام هذا الدستور، بما في ذلك المتعلق منها بمدة المجلس وحلّه، وتعدّ الدورة التي يعقدها في هذه الحالة أول دورة عادية له بغض النظر عن تاريخ وقوعها. (إن مبررات هذا التعديل هو الخروج من مأزق عدم إجراء انتخابات تشريعية لفترة طويلة بسبب استمرار الظروف الطارئة وبالتالي انفراد السلطة التنفيذية بالسلطة).

وهكذا فلقد أثرت المتغيرات التي شهدها الأردن خلال الفترة الآتفة الذكر بشكل إيجابي على عملية الانفتاح الديمقراطي في البلاد، ومما لا شكّ فيه أنّ عهد الملك حسين كان قد شهد تقدماً في جميع المجالات وخاصة الحريات العامة، والتنظيم الحزبي والمشاركة السياسية، كما كان للتعديلات الدستورية التي قام بها النظام السياسي في هذه الفترة، دور فاعل في عملية الإصلاح والتغيير، وجعل الأردن يواكب التطورات على الساحة العالمية والإقليمية. وقد استخدم الملك حسين مفردات ذات دلالة سياسية في التوجيه العام للدولة. (علي واسحق، 2011)

ثالثاً- الإصلاحات السياسية في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين (2017-1999):

لقد اتسمت فترة حكم الملك عبدالله الثاني بن الحسين بأحداث داخلية تمثلت بالمطالبة بالمزيد من الإصلاحات السياسية، كون ذلك قد ترافق مع بدء الاحتجاجات العربية التي عرفت فيما بعد بالربيع العربي حيث تحولت هذه المطالبات إلى تغيير عدد من الأنظمة السياسية العربية، وبالرغم من ذلك فقد تعاطى النظام السياسي الأردني مع الأحداث العربية والإقليمية بكثير من التفهم والقبول والمعالجة السلمية.

منذ اعتلاء الملك عبدالله الثاني للعرش في 7 شباط 1999م، كان همه تطوير عملية الإصلاح الشامل للنهوض بالاقتصاد الأردني، فلقد مر الاقتصاد بمرحلة حرجة في عقد التسعينيات، وخاصة بعد غزو العراق للكويت (1991-8-2م) والتبعات التي تلت تلك الفترة، بدأ الملك عبدالله الثاني منذ تسلمه سلطاته الدستورية يفكر بطريقة يحفز فيها الاقتصاد ويدفعه إلى مسار النمو ويخرجه من كبوته، فجاءت فكرة الخصخصة كخطوة أولى لرفع مستوى الأداء والإنتاج، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة، وتنمية روح المنافسة بين القطاعات كافة، وبعد زيارة الملك الأولى للولايات المتحدة الأمريكية في أواسط أيار 1999م، طلب من الرئيس الأمريكي آنذاك كلنتون الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، حيث تحقق ذلك في العام 2000م، ومن الأمور التي أخذت حيزاً كبيراً من تفكير الملك عبدالله، تقوية الإنتاج الصناعي وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية، فجاءت فكرة إنشاء مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير KADDB؛ الذي تميّز على مستوى العالم في الصناعات العسكرية، وفي العام 2000م شارك الملك عبدالله في مؤتمر دافوس حيث ساعد ذلك في استقطاب الكثير من المستثمرين للأردن، كما هو الحال في استضافة الأردن للمنتدى الاقتصادي العالمي، وفي العام 2001م ومن ضمن مساعي الملك للنهوض بالاقتصاد الأردني، فقد سبق الأردن غيره من الدول في توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع أميركا، وفي نفس السنة وعلى الصعيد الداخلي تم إعلان مدينة العقبة منطقة اقتصادية خاصة غير خاضعة للرسوم الجمركية لجذب الاستثمارات إليها، كما وقد أقيم عدة مناطق اقتصادية على غرار العقبة في كل من المفرق ومعان وإربد والبحر الميت. (الملك عبدالله الثاني بن الحسين، 2011)

ولقد اتبع الملك عبدالله الثاني سياسة إصلاحية شملت جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الخطط والمبادرات المرتبطة بجداول زمنية محددة من أجل تنفيذها بأسرع وقت ممكن، إلا أن التطورات السريعة التي شهدتها العالم ومنطقتنا العربية، وخاصة الأزمة الاقتصادية العالمية، أثرت وبشكل كبير على سير عملية الإصلاح، وعلى الرغم من شح الموارد وضعف الاقتصاد في البلاد، إلا أن الملك عبدالله الثاني رأى أن يتم استئناف عملية الإصلاح بجميع جوانبها، (العويمر والمسيديين، 2017)، حيث قام بمتابعة ذلك بنفسه من خلال توجيهاته المتواصلة للحكومات وكتب التكليف السامية، وقد ركزت رسائل الملك على سيادة القانون، ومكافحة الفساد والفقر والبطالة، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، ووضع قوانين متطورة للانتخاب والأحزاب، وتشكيل لجنة حوار وطني لتحقيق التوافق بين جميع الأطراف، وسيتم من خلال هذا **المطلب** التطرق لأهم المبادرات الملكية التي أطلقها الملك عبدالله الثاني بن الحسين والتعديلات الدستورية التي أجراها لتعزيز عملية الإصلاح السياسي في الأردن (طهبوب، 2011).

1- الأردن أولاً: في 30 تشرين الأول 2002م أرسل الملك عبدالله الثاني بالرسالة الملكية إلى رئيس الوزراء علي أبو الراغب أخبره فيها بضرورة تشكيل الهيئة الوطنية "الأردن أولاً"، وتأتي هذه الخطوة في سبيل تعزيز أواصر الانتماء الوطني بين الأردنيين، والاعتزاز بأرديتهم وعروبتهن وإسلامهم، والعيش ضمن نسيج اجتماعي يسوده الحرية والديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية، والهدف من هذا الشعار كما ورد في رسالة الملك عبدالله الثاني؛ هو "تحفيز الطاقات الإيجابية لدى الإنسان الأردني إدارياً، وإلى إعادة النظر في سلم أولوياته لكي يتيقن أن سعيه وجهده وقضيته وهمومه وطموحاته وأهدافه كلها تبدأ بالأردن أولاً" (الخطيب، 2003).

وشعار "الأردن أولاً" إنما هو استثمار للمواطن الأردني، ودعوة لجميع مؤسسات المجتمع المدني لترتيب سلم أولوياتها في العمل الجماعي المشترك، وإيلاء قضايا الوطن جل اهتمامها، وضمان حقوق المعارضة ضمن ما ينص عليه الدستور ومصصلحة الوطن، كذلك ركز هذا الشعار على أن فلسفة الحكم تقوم على وضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات (بشير، 2005).

2- التنمية السياسية: لقد أكد الملك عبدالله الثاني منذ أن تسلّم الحكم على تنمية الحياة السياسية في الأردن، ووضّح أن ذلك لا يتم بدون وجود أحزاب سياسية وطنية تكون أولويتها مصالح البلاد، كما بين أن الالتزام بالطريق نحو الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي هو نهج لا يمكن التراجع عنه، ولتحقيق ذلك فقد وجّه الملك الحكومات إلى ضرورة إيجاد قانون انتخاب جديد يضمن تمثيل كافة المناطق في الأردن، مع ضرورة إبراز دور المرأة وحققها في المجتمع، كما تم في عام 2001م تأسيس المجلس الأعلى للإعلام، وذلك لصياغة سياسة إعلامية جديدة تضمن خلق مناخ إعلامي حر يتمتع بالمصداقية والمسؤولية، بالإضافة إلى تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان في عام 2003م (الحراشنة والرواشدة، 2010). وفي عهد حكومة فيصل الفايز من العام 2003م، كانت المبادرة الملكية التي حملها خطاب التكليف السامي بتأسيس وزارة التنمية السياسية؛ التي أصبح أسماها حالياً وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (الجريدة الرسمية، 2003).

3- الأجندة الوطنية: لقد تم توكيل مهمة الإعداد للأجندة الوطنية من خلال الرسالة الملكية في 9 شباط 2005م، حيث تم على غرار ذلك تشكيل لجنة شملت ممثلين عن الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب، والبرلمان، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، وهدفت هذه المبادرة الملكية إلى التأكيد على أن التنمية الشاملة بمختلف قطاعاتها، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يجب أن تنهض بأسس متوازنة، وذلك لتحقيق الحياة الكريمة للمواطن، وقد تم العمل على تطوير هذه المبادرة من خلال التركيز على محاور ثلاثة رئيسية هي: الحكومات والسياسات، والحقوق والحريات الأساسية، والخدمات، والبنى التحتية، وقطاع الاقتصاد، وتسعى الحكومات المتعاقبة إلى ترجمة هذه الأجندة إلى واقع يلمسه المواطن الأردني في المستقبل (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، 2013).

4- كلنا الأردن: في 12 تموز 2006م كان الاجتماع التمهيدي لملتقى "كلنا الأردن"، حيث ألقى الملك عبدالله الثاني بن الحسين كلمة في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات، أمام عدد كبير من الممثلين للقطاعات الرسمية والشعبية والشبابية ومؤسسات المجتمع المدني، أكد فيها على الأولويات الوطنية التي يطمح الأردنيون إلى تحقيقها في المستقبل ضمن خطة زمنية مدروسة، على أن يتم تطبيقها عملياً على أرض الواقع، وضرورة اتفاق الأغلبية على برنامج موحد للنهوض بالوطن يكون الجميع شركاء في إنجازه، دون أجندات خاصة أو مصالح حزبية أو شخصية، ومن أهم الأولويات التي ركز عليها ملتقى "كلنا الأردن" الانتماء والمواطنة، سيادة الدولة، حماية المصالح الوطنية، حقوق الإنسان، محاربة الفقر، الحكم الرشيد، تطوير الحياة الحزبية، استقلال القضاء، وحماية المصالح الوطنية (العمامرة وآخرون، 2006).

5- لجنة الحوار الوطني: وجّه الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في 14 آذار 2011م رسالة إلى رئيس مجلس الأعيان دولة طاهر المصري، وذلك بضرورة تشكيل لجنة حوار وطني تمثل جميع الأطياف في المجتمع للمضي قدماً بمشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال العمل على صياغة قانون انتخابي يرمي للوصول إلى مجلس نيابي يمثل كافة الأردنيين، ويكرّس معاني التعددية والمشاركة السياسية والعدالة وسيادة القانون، وقانون للأحزاب يعزّز مسيرة الديمقراطية المنشودة في البلاد، وكان ممّا جاء في الرسالة الملكية "كما نعوّل على جهودكم في الوصول إلى قانون انتخابي يصنع بأداء أعضائه نقلة نوعية في العمل النيابي وهو عماد حياتنا السياسية، كما نأمل أن ينال قانون الأحزاب عميق اجتهادكم للوصول إلى تشريع يثري التعددية السياسية والحزبية القائمة ويكرسها نهجاً راسخاً" (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، 2013).

6- تنمية المحافظات: تعزيزاً لمسيرة الإصلاح المستمرة فقد أمر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في 26 تموز 2011م، بإنشاء صندوق لتنمية المحافظات وبرأسمال 150 مليون دينار، وذلك بقصد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وقد شمل المشروع قطاعات خدماتية مختلفة كالصحة والتعليم والشباب، وتأتي هذه المبادرة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب الخبرة في مجال التنمية (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، 2013).

لقد جاءت هذه المبادرة لتعبّر عن مدى الاهتمام المتواصل بتحقيق العدالة الاجتماعية، فلقد أظهرت الممارسات الحكومية اهتماماً بالعاصمة عمان مقابل تهميش باقي المحافظات، وهذا ما جعل الملك عبدالله الثاني يوجّه الحكومة لتنفيذ هذه المبادرة، حيث لا يستقيم الأمر دون أن يكون هنالك تساوي في الفرص بين المواطنين وفي جميع محافظات المملكة (الحجاي، موقع إلكتروني، 2013).

7- الأوراق النقاشية: استمراراً للنهج الملكي في الوصول إلى دولة ديمقراطية عمادها القانون، تلبية طموحات أبناء الشعب الأردني نحو حياة أفضل، تتمثل في إبراز معاني التعددية السياسية وتكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرار، فلقد طرح جلالة الملك أوراقاً للنقاش ركزت على أسس تطوير نموذجنا الديمقراطي من خلال المواطنة الفاعلة، وتطبيق مبدأ المساءلة والحوار المتبادل، واحترام الرأي والرأي الآخر، ووجود أحزاب وطنية فاعلة وحكومة برلمانية، والتأكيد على دور الحكومة في متابعة ذلك، حيث جاءت هذه الأوراق على النحو التالي: (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، 2017)

- أ- الورقة الأولى: "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة" في 29 كانون الأول 2012م.
 - ب- الورقة الثانية: "تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين" في 16 كانون الثاني 2013م.
 - ج- الورقة الثالثة: "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة" في 2 آذار 2013م.
 - د- الورقة الرابعة: "تحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة" في 2 حزيران 2013م.
 - هـ- الورقة الخامسة: "تعميق التحول الديمقراطي الأهداف والمنجزات، والأعراف السياسية" في 13 أيلول 2014م.
 - و- الورقة السادسة: "سيادة القانون أساس الدولة المدنية" في 16 تشرين الأول 2016م.
 - ز- الورقة السابعة: "بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة" في 15 نيسان 2017م.
- وتلبية لطموحات الأردنيين في الوصول إلى حياة ديمقراطية يحتم فيها الجميع إلى القانون، وتوزع القيم السلطوية فيها على أساس عادل، فلقد جاء دستور 2011م مستنداً على دستور عام 1952م، حيث طالت تعديلات دستور 2011م (42) مادة ليصبح أكثر تلبية واستجابة لعملية التغيير والإصلاح المنشودة.

رابعاً- أهم التعديلات الدستورية عام 2011م: (الدستور الأردني، 2011)

1. تم تعديل المادة (7) من الدستور التي كانت تنص على أن: "الحرية الشخصية مصونة"، لتصبح كالتالي:
أ- الحرية الشخصية مصونة.
- ب- كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون.
2. تم تعديل المادة (8) من الدستور التي كانت تنص على أنه: "لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون" لتصبح كالتالي:
أ- لا يجوز أن يقبض على أحد أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته إلا وفق أحكام القانون.
- ب- كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه بأي شكل من الأشكال، أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتد به.

3. تم تعديل المادة (58) من الدستور التي كانت تنص على أنه: "يطبق المجلس العالي قانون العقوبات المعمول به في الجرائم المنصوص عليها فيه، وتعين بقانون خاص الجرائم التي تترتب عليها مسؤولية الوزراء في الاحوال التي لا يتناولها قانون العقوبات" لتصبح:

أ- تنشأ بقانون محكمة دستور يكون مقرها في العاصمة وتعدّ هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتؤلف من تسعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس يعيّنهم الملك.

ب- تكون مدة العضوية في المحكمة الدستورية 6 سنوات غير قابلة للتجديد.

4. تم تعديل المادة (59) من الدستور التي كانت تنص على أن: "الأحكام والقرارات تصدر من المجلس العالي بأغلبية ستة أصوات" لتصبح:

أ- تختص المحكمة الدستورية بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتصدر أحكامها باسم الملك، وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات وللکافة، كما تكون أحكامها نافذة بأثر مباشر ما لم يحدّد الحكم تاريخاً آخر لنفاذه، وتنتشر أحكام المحكمة الدستورية في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها.

ب- للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء، أو بقرار يتّخذ أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية.

5. تم تعديل المادة (60) من الدستور التي نصّت على أنه: "ينظم المجلس العالي بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء وذلك إلى أن يصدر قانون خاص لهذه الغاية" لتصبح:

أ- للجهات التالية على سبيل الحصر حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة النافذة:

- مجلس الوزراء.
- مجلس الأعيان.
- مجلس النواب.

ب- في الدعوى المنظورة أمام المحاكم يجوز لأي من أطراف الدعوى إثارة الدفع بعدم الدستورية، وعلى المحكمة إن وجدت أن الدفع جدي تحيله إلى المحكمة التي يحدّدها القانون لغايات البت في أمر إحالته إلى المحكمة الدستورية.

6. تم تعديل المادة (67) من الدستور التي كانت تنص على أنه: يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب يكفل المبادئ التالية:

أ- سلامة الانتخاب.

ب- حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية.

ج- عقاب العابثين بإرادة الناخبين، ليصبح كالتالي:

(أ) - يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون للانتخاب يكفل الأمور والمبادئ التالية:-

ح- حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية.

د- عقاب العابثين بإرادة الناخبين.

هـ- سلامة العملية الانتخابية في مراحلها كافة.

(ب) - تنشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقرّها مجلس الوزراء.

7. تم تعديل المادة (98) من الدستور التي كانت تنص على أنه: "يعين قضاة المحاكم النظامية والشرعية ويعزلون بإرادة ملكية وفق أحكام القوانين" لتصبح كالتالي:

أ- يعين قضاة المحاكم النظامية والشرعية ويعزلون بإرادة ملكية وفق أحكام القوانين.

ب- ينشأ بقانون مجلس قضائي يتولى الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين.

ج- مع مراعاة الفقرة (أ) من هذه المادة يكون للمجلس القضائي وحده حق تعيين القضاة النظاميين وفق أحكام القانون.

8. تم تعديل المادة (101) من الدستور التي كانت تنص على أن:

أ- المحاكم المفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها.

ب- جلسات المحاكم علنية إلا إذا رأت المحكمة أن تكون سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب، لتصبح كالتالي:

- (أ) المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها.
- (ب) لا يجوز محاكمة أي شخص مدني في قضية جزائية لا يكون جميع قضاتها مدنيين ويستثنى من ذلك جرائم الخيانة والتجسس والإرهاب وجرائم المخدرات وتزيف العملة.
- (ج) جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة أن تكون سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.
- (د) المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قطعي.
9. تم تعديل المادة (122) من الدستور التي كانت تنص على أنه: "المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (57) حق تفسير أحكام الدستور اذا طلب اليه ذلك، بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأكثرية المطلقة، ويكون نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية"، ليصبح كما يلي:
- أ- يؤلف مجلس عال من رئيس مجلس الأعيان رئيساً ومن ثمانية أعضاء، ثلاثة منهم يعيّنهم مجلس الأعيان من أعضائه بالاقتراع، وخمسة من قضاة أعلى محكمة نظامية بترتيب الأقدمية، وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الاقدمية ايضاً.
- ب- للمجلس العالي حق تفسير أحكام الدستور إذا طلب إليه ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الامة بالأكثرية المطلقة ويكون نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية.
- ج- تعدّ هذه المادة (122) من هذا الدستور لاغية حكماً حال وضع قانون المحكمة الدستورية موضع التنفيذ.
10. تم تعديل المادة (128) من الدستور التي كانت تنص على: "أن جميع القوانين والأنظمة وسائر الاعمال التشريعية المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة المفعول الى أن تلغى أو تعدل بتشريع يصدر بمقتضاه"، وتصبح على النحو التالي:
- أ- لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات من جوهر هذه الحقوق أو تمس اساسياتها.
- ب- إن جميع القوانين والأنظمة وسائر الأعمال التشريعية المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة، إلى أن تلغى أو تعدل بتشريع يصدر بمقتضاه وذلك من خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات.

المبحث الثالث

نتائج البحث

- بعد التتبع والتحليل والمقارنة بين فترتي حكم الملك حسين والملك عبدالله الثاني فقد توصل البحث إلى النتائج التالية:
1. استمرارية الأخذ بمنهج الإصلاح الشامل. إلا أن الظروف التي أحاطت بالأردن في زمن الملك حسين قد فرضت قيوداً على الدولة حُجّمت دائرة الإصلاح.
 2. بالرغم من الظروف المذكورة فقد اعتمد الملك حسين سلسلة من الإصلاحات تعرّضت للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حققت كماً كبيراً من التحول والتنظيم التي لقيت قبولاً من المواطنين.
 3. لقد أفاد الملك حسين من التجارب التي انتهجتها أنظمة إقليمية ودولية حديثة في التحول الديمقراطي أثبتت موجودتها وقدرتها وكفاءتها.
 4. فتح الملك حسين قنوات اتصال مباشرة مع عدد من الدول الإقليمية والدولية كانت قد ساهمت في النهوض بالاقتصاد الوطني، كما ساعدت في التنمية السياسية في الدولة الأردنية.
 5. لقد أدى قرب الملك حسين من أبناء شعبه إلى قدرته في تلمس الاحتياجات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تواجه المواطنين، إلا أن الظروف التي كانت تحيط بالدولة الأردنية مثلت عائقاً آنذاك في تحقيق الرؤية الملكية في الإصلاح.
 6. أجرى الملك حسين حزمة من الإصلاحات الدستورية والقانونية التي لقيت قبولاً لدى المواطنين.
- وما أن تسلّم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية حتى أخذ بتبني الإصلاحات التي بدأ بها الملك حسين، إلا أن التحولات التي شهدتها الأردن والمنطقة والعالم قد فرضت حقائقها على ضرورة توسيع دائرة الإصلاح وتغيير منهجيته وذلك في السياق الآتي:

1. إنَّ الأردن أخذ يواجه ظروفاً مستجدة تمثلت في سلسلة من الاضطرابات والحروب الإقليمية فرضت ذاتها على منهجية التعاطي مع القضايا والمشاكل مثلت دافعاً نحو تحديث المنهج والممارسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
2. ضرورة التعبير في كينونة العلاقات العربية والإقليمية والدولية.
3. لقد وجد الملك عبدالله الثاني نفسه في مواجهة تحديات أمنية واقتصادية رأى معها ضرورة توسيع دائرة الاتصال الإقليمي والدولي، وإجراء المزيد من التغييرات والتعديلات الدستورية التي شملت القواعد الفكرية والقانونية والسياسية والاقتصادية والتنمية السياسية.
4. اعتمد الملك عبدالله الثاني مجموعة من المناهج والخطوات التي تناسب المرحلة، وذلك بتوسيع دائرة العلاقات الإقليمية والدولية.
5. استطاع الملك عبدالله الثاني جذب الكثير من الاستثمارات بعلاقاته الشخصية وإقناع الآخرين بالاستثمار في الأردن، وذلك بالإفادة من علاقات الأردن التي بنيت سابقاً وتعددت مجالاتها.
6. أبدى الملك عبدالله الثاني اهتماماً واضحاً بالتعديلات الدستورية، وذلك استناداً إلى حزم كبيرة من الاستشارات الداخلية والوطنية، والمتابعة الذاتية المباشرة.
7. وجّه الملك عبدالله الثاني مؤسسات الدولة نحو ضرورة إقامة المزيد من التواصل مع المواطنين وتلمس احتياجاتهم، وذلك على نسق جديد من البحث والتدقيق وسرعة الاستجابة.
8. عمد الملك عبدالله الثاني إلى وضع مجموعة من الأسس الفكرية تمثلت في أوراق نقاشية بلغت سبع أوراق شملت جميع مفاصل الدولة الحديثة.
9. أخذ الملك عبدالله بمنهجية وضع المبادرات والتوجيهات الفكرية والسياسية والاقتصادية وسعى إلى متابعتها بشكل شخصي.
10. أخضع الملك عبدالله الثاني جميع مبادراته إلى الأسس العلمية الحديثة التي اعتمدها الدول الراشدة في العالم.

وهكذا فإن المتابع لعملية الإصلاح السياسي في الأردن يجد أن:

أولاً: أن فترة حكم الملك حسين قد واجهت صعوبات في تحقيق الإصلاح المرجو وذلك وفق ما ورد في البحث فإن الظروف الداخلية والإقليمية لم تكن مواتية لإجراء مستوى أعلى من الإصلاح الذي كان يطالب به المجتمع الأردني، بينما كانت الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية في عهد الملك عبدالله الثاني قد سهلت للملك عملية الإصلاح وذلك بارتفاع مستوى الثقافة السياسية في الأردن.

ثانياً: لقد تحقق للملك عبدالله الثاني وجود مجموعة من الأفراد والمسؤولين والمؤسسات العسكرية والأمنية التي دعمت هذه الإصلاحات وجعلت منها أمراً ممكناً.

ثالثاً: لقد انعكست نتائج الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية في فترة حكم الملك عبدالله الثاني على الأردن فدفعته نحو الإسراع في الإصلاح وتوسيع نطاقه.

رابعاً: لقد وجد الملك عبدالله الثاني في تجربة الملك حسين مساحات كثيرة من الإفادة لتصحيح المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي انعكس على حسن أداء النظام السياسي.

وهكذا فإن الأردن بقيادة الملك حسين والملك عبدالله الثاني قد أبدى اهتماماً واضحاً في عملية الإصلاح وبناء الدولة على أساس الولاء المتبادل.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- الأقداحي، هـ. (2009)، معالم النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 151-153.
- بشير، ن. (2005)، الأردن أولاً آفاق وتطلعات، ط1، الناشر: التدوين الأردني، ص 17.
- البطاينة، ر. (2009)، الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية، ط1، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع-عمان، ص 7-8، ص 25-26، ص 287-288.
- بني حسن، أ. (1990)، النظام السياسي الأردني، مؤسسة زهران للخدمات-عمان، ص 35.

- حتر، ن. (1985)، في القضية الأردنية العربية (مجموعة وثائق سياسية 1929)، ط1، الدار العربية - عمان، ص320.
- الحراشنة، و. (2006)، تطوّر الحياة السياسية في الأردن 1921-1999م ورؤى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ط1، دائرة المكتبة الوطنية-عمان، ص40 و44، ص82-83، ص87-88.
- الحراشنة، و. والرواشدة، ع. (2010)، رؤى ومعالم الفكر السياسي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين وفلسفته في الحكم وتطور بنية النخب (الصفوة) السياسية في الأردن واتجاهاتها، ط1، مكتبة دلتا-عجلون -الأردن، ص29-30.
- حزام والي، خ. (2003)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ص106-107.
- الخطيب، ج. (2003)، الأردن أولاً وثائق وقراءات، ط1، الشركة الجديدة للطباعة والنشر-عمان، ص9-11.
- خليل، خليل أحمد، 2003م، التورث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، ص38-43.
- الدستور الأردني 2011.
- دستور عام 1952م، المواد (1، 6، 24، 53).
- الروادة، ع. وآخرون، (1999)، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع-عمان، ص19، ص28-30، ص47.
- سعدالدين، إ. وآخرون، (1984)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ص709.
- سلامة، ع، 2007م، "النظام السياسي والحكومات الديمقراطية.. دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية"، دار النهضة العربية، ص8 وما بعدها.
- شبلي، س. (2016)، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية، ط1، دار زهران-عمان، ص161-164.
- شرايبي، ه. (2009)، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، عمان: وزارة الثقافة ص47، ص64-66.
- الشناق، ع. (2000)، تاريخ الأردن وحضارته، ط2، ص209، ص257-262.
- طهبوب، ن. (2011)، السياسة الخارجية الأردنية، ط1، المكتبة الوطنية-عمان، ص333-334.
- العمامرة، ش. وآخرون، (2006)، كلنا الأردن، المكتبة الوطنية-عمان، ص12-14، ص17، ص19، ص22-23.
- غزوي، م. (2005)، الوجيه في التنظيم السياسي والدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان، ط4، ص160.
- القطاطشة، م. (2002)، تطوّر الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين، ط1، دائرة المكتبة الوطنية - عمان، ص36-37، ص40-162، ص253، ص238-243.
- الماضي، م. والموسى، س. (1988)، تاريخ الأردن في القرن العشرين 190-1959، ط2، مكتبة المحاسب - عمان، ص115، ص415.
- محافظة، ع. وآخرون، (2006)، التربية الوطنية، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع-عمان، ص102-106.
- مشاقبه، أ. والعلوي، أ. (2010)، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، مطبعة السفير-عمان، ص8.
- الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، (2011)، فرصتنا الأخيرة-السعي نحو السلام في زمن الخطر-ط1-دار الساقى-بيروت-ص207-224.
- محفوظ، م. (2004)، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص66.
- مهنا، م. (2011)، الدولة والنظم السياسية المقارنة، ط1، دار الوفاء-الإسكندرية، ص7-9.
- الدستور الأردني (1989) مع جميع التعديلات التي طرأت عليه.
- نقرش، ع. (1991)، التجربة الحزبية في الأردن، الناشر لجنة تاريخ الأردن-عمان، ص23، ص33-48.
- هلال، ع. (1978) نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، ص149.

المجلات والدوريات:

- إبراهيم، س. (1984)، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، المجلد6، العدد62، ص94، ص116، ص118.
- أبو رمان ح. (1989)، قراءة أولية في انتخابات، مركز الأردن الجديد للدراسات عدد (16-15) 1989، ص25-42.
- بو رمان، م. (2011)، الصفحة المزدوجة: التغيير في الأردن "بين الثنائية الديموقراطية والممانعة الرسمية، مجلة السياسة الدولية، العدد184، المجلد47، ص80-81.
- حسين، ع. (1996)، السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية، المستقبل العربي، المجلد19، العدد 207، ص92.
- الحميد، ط. (2011م)، الملكية خير وأبقى، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد11891.
- العويمر، و. والمسيديين، ي. (2017)، الإصلاح السياسي في فكر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين (1999-2014)، خطب العرش السامية مصدراً، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد44، الملحق1، ص203 وما بعدها.
- خطاب جلالة الملك، بمناسبة استئناف الحياة البرلمانية في 7 تشرين أول، 1989م.
- خصاونة، أ. (2015)، أثر جهود الإصلاح السياسي في الأردن على تحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية من وجهة نظر الموظفين في مراكز

الوزارات الأردنية: دراسة استطلاعية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد4، المجلد11، ص757-762.
 الطويسي، ب. (2011)، دور العوامل الاجتماعية في التجديد السياسي دراسة في الانتخابات الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد31، ص141 و149 و156.
 عساف، ن. (1997)، في التعددية السياسية، مجلة فيلادلفيا الثقافية، المجلد1، العدد1، ص35-
 علي، خ. (2011)، الانتفاضات المتتالية: انهيار النظم السياسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد184، المجلد47، ص56.
 علي، ع واسحق، م. (2011)، الخطاب السياسي لجلالة الملك الراحل الحسين بن طلال (ملك المملكة الأردنية الهاشمية، طيب الله ثراه، في ضوء علم اللغة النصي ونظرية الإتصال، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد1، المجلد38، ص286-289.
 فريجات، أ. (2012)، التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن (2011-1921م)، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد2، المجلد39، ص301 وما بعد.
 الموسى، ع. (2012)، الرقمنة والربيع العربي في الأردن، دراسة حالة، المستقبل العربي، المجلد35، العدد4014، ص93.

المواقع الإلكترونية:

موقع إلكتروني -الحجايا، سالم مفرح، 25-9-2013م، تنمية المحافظات واقع وتطلعات، موقع عمون الإخباري.
<http://www.ammonnews.net/print.aspx?articulo=167511>. تاريخ المشاهدة 28-12-2013م.
 موقع إلكتروني -الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، المبادرات الملكية، الأجنحة الوطنية 2007-2017.
http://kingabdullah.jo/index.php/ar_jo/initiatives/view/id/32/print/1.html. تاريخ المشاهدة 20-12-2013م.
 موقع إلكتروني -الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، الزاوية الإعلامية، تنمية المحافظات.
http://kingabdullah.jo/index.php/ar_jo/news/view/id/id/9334/print/1.html. تاريخ المشاهدة 25-12-2013م.
 موقع إلكتروني -الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، أوراق للنقاش، ".
http://kingabdullah.jo/index.php/ar_jo/pages/view/id/id/251/print/1.html. تاريخ المشاهدة 30-12-2013م.
 موقع إلكتروني -العايد، حسن عبد الله، 2011م، المشاركة السياسية:
 تاريخ المشاهدة 2-12-2013م. <http://www.ammonnews.net/article.aspx?article no=82934>.
 موقع إلكتروني -المجمعي، محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد4، ص148-149.
 . تاريخ المشاهدة 10-12-2013م. www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=20636.
 موقع إلكتروني -الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، الرسائل الملكية، لجنة الحوار الوطني.
http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/265.html. تاريخ المشاهدة 22-12-2013م.
 موقع إلكتروني -عريب الرنتاوي، 2006م، قانون الأحزاب السياسية الأردنية-الجدل العام، مركز القدس للدراسات السياسية.
 تاريخ المشاهدة 15-12-2013م. alqudscenter.org/arabic/pages.php?
 تاريخ المشاهدة 27-3-2018م. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

الصحف:

الجريدة الرسمية، العدد 4627، ص5872-5880، 23 تشرين الأول 2003م.
 محفوظ، م. (2006) في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد 13819.

المراجع الأجنبية:

Heywood, Andrew. (2000). Key Concepts In Politics.
 Curtis R. Ryan, (2002), Jordan in Transition: from Hussein to Abdullah (London: Lynne Reiner. publisher, pp. 3 and 95-97.
 Ghitis, F. (2013), Can Jordan Away to peaceful Successful Reform? World Politics Review, P1-1.
 Weber, M. (1947) The Theory of Social and Economic Organization (Oxford: New York: Oxford University Press), pp124-126.
 The Middle East Reporter, Monday 13 June 2011.
 Wiley Easton, D.(1965), A Systems Analysis of Political Life, pp. 406-407:New York.

The Political Reform During the Era of King Hussain and King Abdullah II (1989-2017) Comparative Study

*Omar H. Hadrami, Fahed A. Alghbain**

ABSTRACT

This research aims to identify the political reform during the era of king Hussain and king AbdullahII (comparative study), by analyzing the political performance and the degree of its acceptance and responsiveness to the demands of the citizens. In the context of the hypothesis that said, the rational political system is responsive to the demands of the people and provide quick solutions that lead to stability and security in the state.

To improve the hypothesis, the researchers used the historical analysis approach and comparative approach and systems approach to control the subject of the research. The approaches followed the Jordanian Political System since its inception depending on the principles of: legitimacy, pluralism and political participation, equitable apportionment of authoritarian values and the transition of power, responsiveness to the reformative demands, social contract and democratic transition, and that for verification of the historical analysis approach and comparative approach and systems approach.

The researchers answered the hypothesis that the research was based on through the success of the Jordanian System with acceptance and responsiveness to the reformative demands significantly, which kept its existence and permanence.

The study showed important results that revealed that legitimacy, effectiveness, social contract, apportionment of authoritarian values, understanding the internal and external transitions, was the priority for Jordanian leadership, which distinguished the Jordanian political system from other neighboring political systems.

Keywords: Political System, Political Reforms, Political Stability, Political Development, Legitimacy and Political Effectiveness.

* Middle East University, Petra University, Jordan. Received on 12/11/2017 and Accepted for Publication on 11/4/2018.